

بيان مشترك لحقوقي لنعمل معا

من اجل ايقاف المكارثة الانسانية في سورية

ومن اجل تقدم العملية السلمية

بمناسبة مرور سنوية الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الانسان

في العاشر من كانون الاول من كل عام، تمر الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي تم اعتماده ونشره على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 10 كانون الاول 1948 بباريس. بموجب قرار الجمعية العامة 217 أ (د - 3)، بدواعي ضرورة الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم الثابتة، على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وايماننا بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وان تتعهد الدول الاعضاء في الامم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترامها، من دون تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او اي رأي او الاصل الوطني او الاجتماعي او الثروة او الميلاد او اي وضع اخر دون تفرقة بين الرجال والنساء. فلكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ولما يجوز استرقاق او استعباد اي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة العبيد بجميع اوضاعهما، وان لا يعرض اي انسان للتعذيب ولما للعقوبات او المعاملات القاسية او اللاانسانية التي تحط من الكرامة البشرية، كما ان لكل انسان اينما وجد الحق بالاعتراف بشخصيته القانونية، وان جميع الناس سواسية امام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون اية تفرقة، كما ان لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد اي تمييز وأي تحريض يخلان بهذا الاعلان.

تمر الذكرى الثانية والسبعون على سورية التي تعيش ازمة وطنية شاملة مسدودة الافاق. منذ حوالي العشرة اعوام وحتى الان. حيث مازالت بعض مظاهر العنف والارهاب منتشرة على بعض الأراضي السورية. وترتكب الانتهاكات بحق الانسان. وتنتهك جميع حقوقه الفردية والجماعية. ووقعت عدة تفجيرات واغتيالات وتصفيات انتقامية (ريث حلب - ادلب وريفها - درعا وريفها - الرقة عين عيسى - دير الزور - الحسكة - راس العين) إضافة الى كل

ذلك، ازداد التدهور على الصعيد الحياتية والمعاشية و الاقتصادية والاجتماعية للسوريين، مع الارتفاع الجنوني -وبدون أي ضابط - لأسعار كافة المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري، وما زاد الامر سوءا وكارثة، ما ساهمت به العقوبات التي تتعرض إليها سورية، بسبب الأحداث الدامية، بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطنين السوريين، واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغلاء.

وكل ذلك، ترافق مع انتشار جائحة مرض الكورونا والذي أصاب معظم المناطق السورية، وخضع بعضها للحجر الصحي مرتين حتى الآن.

وتتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول 1998 الذي استهدف الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني بتأكيد على حقوقهم ومسؤولياتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد المحلي والدولي، مبينا كل أشكال الاضطهاد والتضييق والتشويه للسمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب والمقتل، التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، بسبب دورهم ونشاطهم.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، إذ نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا السوريين جميعا، فإننا نتوجه بالتعازي المحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل. فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والمقتل والاعتقال، أيما كانت مصادرها ومبرراتها، وكذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الاختفاءات القسرية وعمليات الخطف بحق المواطنين السوريين، أيما تكن الجهة التي ترتكب هذه الانتهاكات، ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختفين قسريا، بحيث أضحي هنالك ملفا واسعا جدا يخص المفقودين.

وإننا ندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. الموقف الفوري لدوامة العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيما كانت مصادر هذا العنف وأيما كانت أشكاله ومبرراته.

2. نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها باستمرار العمل الجدي والاسراع بخطواته من أجل التوصل لحل سياسي سلمي دائم لللازمة السورية، والعمل والضغط من أجل الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية المحتلة والمسلحين المتعاونين معهم، من عفرين وريف الحسكة وريف الرقة وادلب وريفها وجميع الأراضي السورية التي قاموا باحتلالها. وفضح مخاطر الاحتلال التركي وما نجم عن العمليات العسكرية التركية في الأراضي السورية، من انتهاكات في حق المدنيين السوريين وتعريضهم لعمليات نزوح واسعة ومخاطر إنسانية جسيمة.

3. مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة التدخل والضغط على الحكومة التركية من اجل ضخ كميات المياه الكافية على الأراضي السورية، وعدم استخدام المياه كسلاح ضد المدنيين العزل

4. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

5. العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والذكور والاطفال، أيًا تكن الجهات المخاطفة .

6. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والاطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري. مما أدى الى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين

7. العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب على المستويين الحكومي وغير الحكومي والشعبي في سورية، وإشاعة ثقافة السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية.

8. إلقاء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي إغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة.

9. الإلقاء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، دينياً كان أو غيره، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.

10. بذل كافة الجهود الوطنية السورية للانتقال تدريجياً بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والاثنية والقومية الى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلاً على الاعتراف بالآخر المختلف، والقدرة على الشراكة معه والتضامن، واعتبار التنوع مصدراً لإغناء الشخصية الفردية والجماعية، الى نبذ العنف والتداول السلمي للسلطة

11. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين. وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

12. ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز، ينبغي دعم الجهود الدرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتاجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، وهذا يسري على جميع المكونات الأخرى وما عانتها من سياسات تمييزية بدرجات مختلفة.

13. بلورة سياسات سورية جديدة وإلزام كل الأطراف في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساندة والتوعية وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والمبدئية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سورية، من أجل مستقبل آمن وديمقراطي.

14. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح المسبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربيهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالمتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 10122020

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

2) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).

3) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

4) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

5) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة.

6) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

7) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح)